مستقبل علاقات القوى السياسية اليمنية عقب الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١م

عبدالله منصور فراص حبيش

الملخص:

تناول البحث علاقة القوى السياسية اليمنية خلال الفترة اللاحقة للوحدة اليمنية، وما بعد الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١م، حيث تطرق الباحث لمكامن الخلل التي اعترت تلك العلاقة، وما إذا كانت تلك العلاقة ستكون إيجابية في المستقبل أم أنها سبب من الأسباب التي أدت الى اندلاع الحرب في اليمن في العام ٢٠١٥م، وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها أن كل القوى السياسية اليمنية جعلت مصلحتها فوق المصلحة العامة لليمن، مما ترتب على ذلك أثار كبيرة أدت إلى انهيار الدولة وتصدع النسيج الاجتماعي، وبروز نغمة طائفية مذهبية كارثية، كما أن التحالفات التي أقدمت عليها القوى السياسية خاصةً عقب عاصفة الحزم إنما هي تحالفات أقرب إلى النكاية السياسية، والثأر السياسي.

Abstract:

The research Yemeni political forces relationship during the subsequent period of unity of Yemen, and after the protests, the People 2011, which touched a researcher for the kinks that have occurred in that relationship, and whether that relationship will be positive in the future, or is it a reason that led to the outbreak of the war in Yemen 2015, the study found

many of the conclusions, including that all Yemeni political forces have made their interest above the public interest to Yemen, which resulted in a raised large led to the collapse of the state and cracked the social fabric, and the emergence of tone sectarian doctrinal disastrous, and the alliances that have taken by force especially after the political storm packages but are closer to the Spite of political alliances, and political revenge.

الإطار العام للبحث

مشكلة البحث:

شهدت العلاقة بين القوى السياسية اليمنية تقارب في بعض الأحيان وتوتر وصراع أحياناً كثيرة خاصة عقب الوحدة اليمنية المباركة، والتي اتسمت فترتها بالتعددية السياسية والحزبية المقننة. ومع اندلاع الاحتجاجات في العام ٢٠١١م تعززت العلاقة بين القوى السياسية آنذاك، حيث التحمت القوى السياسية المعارضة سواء كانت حزبية (دينية، ليبرالية، يسارية) - لا سيما منها التقليدية - أو قبلية، أو مستقلة، وكذا المكونات الشبابية والنسائية في كيان واحد، في مجابهة النظام السياسي ومؤيديه من الأحزاب والقوى القبلية والمكونات الشبابية، إلا أن ذلك الالتحام لم يدم كثيراً نظراً للعديد من الأسباب السياسية والايدلوجية، **وعلية فإن إشكالية** البحث تدور حول مدى مستقبل العلاقة السياسية بين القوى السياسية اليمنية؟ وهل تطورت تلك العلاقة أم تراجعت عما كانت علية قبل احتجاجات العام ٢٠١١م؟.

تساؤلات البحث:

يدور في إطار سؤال البحث الرئيسي السابق ويساعد على تفسيره، مجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في التالي:

١. ما السمة العامة للعلاقات بين القوى السياسية اليمنية التي سبقة الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١م؟
٢. هل مثلت الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١م انطلاقة لترسيخ وتعميق العلاقة بين القوى السياسية اليمنية؟ ام زادت من النزاعات والاختلافات بينها؟
٣. هل أثرت حرب ٢٠١٥م وعاصفة الحزم بقيادة السعودية على العلاقة بين القوى السياسية اليمنية؟ وما المشاهد السياسية المتوقعة لمستقبل تلك العلاقة؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق العديد من الأهداف تمثل أهمها في التالي:

- التعرف على مراحل تطور علاقة القوى السياسية خلال الفترة اللاحقة للوحدة اليمنية.

- رصد التحولات في العلاقة بين القوى السياسية أثناء الاحتجاجات الشعبية.

-تحليل علاقة القوى السياسية أثناء الفترة الانتقالية وعقب ما يسمى ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول:

- علاقة القوى السياسية في الجمهورية اليمنية عقب الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١م.

- كما يأتي البحث ليؤكد أهمية العلاقة البينية بين القوى السياسية، ومدى تأثيرها على أمن واستقرار البلاد.

- كونه يركز على الدور الذي قامت به القوى السياسية أثناء الفترة الانتقالية، وعقب سقوط صنعاء في العام ٢٠١٤م، وخلال الحرب.

أولاً: علاقة القوى السياسية قبل وأثناء احتجاجات العام ٢٠١١م

لقد مرت القوى السياسية (أحزاب وتنظيمات سياسية، ومنظمات ونقابات وجمعيات.. الخ) في نشأتها وتطورها عبر مراحل ثلاث عبّرت في مجملها عن مراحل التطور السياسي التي عاشها اليمن (الدولة والمجتمع) خلال القرن العشرين، وتمثلت تلك المراحل بمرحلة ما قبل الاستقلال، وفيها ظهرت البدايات الأولى لتأسيس الأحزاب والتنظيمات المدنية المختلفة كآليات وأساليب عمل اعتمدتها الحركة الوطنية للمعارضة منذ منتصف الثلاثينات من القرن العشرين **(فيتالي ناؤمكين، ١٩٨٤م)**. وتلتها مرحلة ما بعد الاستقلال (الدولة الشطرية ١٩٦٢-١٩٩٠م)، وتسمت بظهور دولة شبه مؤسسية يتولى قيادتها نخبة من أبناء المجتمع تتباين جذورهم الاجتماعية ولا خبرة لديهم في الإدارة السياسية والإنمائية **(مانع، إلهام محمد، ١٩٩٤م)**. وتمثلت المرحلة الثالثة بمرحلة دولة الوحدة اليمنية ١٩٩٠م وما بعدها، وتضمنت هذه المرحلة بالإقرار أو الإعتراف الحكومي عبر نصوص دستورية وقانونية بحق المجتمع في أن ينظم نفسه في مؤسسات ومنظمات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وباستقلالية عن الحكومة. وتمثل المرحلة الثالثة انطلاقة لنا لبحث علاقة القوى السياسية لا سيما منها الحزبية خلال تلك المرحلة، وتأثيراتها على الواقع السياسي اليمني، كون تلك الفترة سقطت فيها كل قيود الحضر ونصوصه واساليبه.

١- علاقة القوى السياسية في اليمن قبل الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١م:

اتسمت علاقة القوى السياسية اليمنية منذ بزوغ فجر الوحدة اليمنية، التي تزامنت معها قيام التعددية الحزبية، بالخلافات الحادة في فترات معينه، والتقارب المُلّفت في بعض الاحيان، يربط ذلك التقارب والتباعد المكاسب السياسية التي تسعى إلى تحقيقها تلك القوى، فأينما وجدت وتحققت مصلحتها- خاصةً فيما يتعلق بعلاقتها بالنظام السياسي - تراها حاضرة؛ فيما تربط إيقاع علاقتها البينية التوجهات الفكرية، إضافة إلى البعد المصلحي السالف، فتراها في فترة من المفترات تختلف وتتوسع خلافاتها لتبلغ حد المواجهة المسلحة، كما حدث في العام ١٩٩٤م من حرب أهلية (حرب الانفصال) وتراها في فترة أخرى تتوحد توحداً شاملاً رغم تباعدها المنهجي والفكري، كما هو الحال في أحزاب "اللقاء المشترك" التي ضمت الاسلامي واليساري والقومي، تحت مظلة واحدة في مواجهة الحزب الحاكم آنذاك.

فمنذ الأخذ بالتعددية السياسية والحزبية في الجمهورية اليمنية، والأحزاب والقوى السياسية في حالة خلافات مستمرة، ظهر ذلك جلياً منذ أول انتخابات برلمانية في العام ١٩٩٣م حول ما تعنية نتائج تلك الانتخابات بالنسبة لتوزيع السلطة وطريقة تشكيل نظام الحكم واستكمال دمج الدولتين سرعان ما تطور الأمر إلى حرب شاملة بين الطرفين في صيف عام ١٩٩٤م. وفي الوقت الذي كان فيه الإصلاح السياسي قد شهد ازدهارا كبيرا خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤م)، فإن الفترة التالية لحرب عام ١٩٩٤م، قد شهدت تراجعا كبيرا عن الإصلاح السياسي، وتلاحما إيجابياً بين القوى السياسية المعارضة ضد النظام السياسي ومن يقف بصفة من الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية.

ومن خلال الوقوف أمام ماضي وتاريخ الأحزاب السياسية في الجمهورية اليمنية يتبين أن الأحزاب والتنظيمات السياسية، اتسمت برفض كل منها للآخر،

فمع تبنى التعدد الحزبي، أقر حزب المؤتمر والاشتراكي شريكا الوحدة، من خلال الاتفاقات التي توصلا اليها ومن خلال دخولهما معاً في تحالف، بحق كل منهما وبحق الأحزاب الأخرى في الوجود والتنافس على السلطة. لكن ذلك القبول كان على المستوى النظري إلى حد كبير، بدليل الصراع الذي اندلع بين الطرفين عقب قيام الوحدة مباشرة، وبدليل سعي الحزبين الحثيث لإقصاء الأحزاب الأخرى. إن ضعف ثقافة القبول بالآخر لدى الأحزاب والقوى السياسية اليمنية، أدى إلى اندلاع حرب صيف ٩٤م، التي خاضها حزب المؤتمر وحزب الإصلاح من جهة والحزب الاشتراكي من جهة ثانية.

وقد ازداد الوضع سوءا بالنسبة لحزب المؤتمر بعد إخراج الحزب الاشتراكي من السلطة من خلال تلك الحرب، كما عمّدَ على صعيد الممارسة، وبالتناقض مع الخطاب الرسمي في التعامل مع الأحزاب، إلى إخراج حزب التجمع اليمني للإصلاح من الحكومة من خلال انتخابات ١٩٩٧م، حيث استحوذ على الأغلبية البرلمانية في تلك الانتخابات، والتي اتاحت له تكوين الحكومة منفردا، وهو ما أدى إلى إضعاف تمثيل أحزاب المعارضة في مجلس النواب، وأدى إلى استقطاب أغلب الشخصيات المعارضة إلى حزب المؤتمر الشعبي، وذلك من خلال توليتهم العديد من المناصب السيادية في الحكومات المتعاقبة، وقد أثر ذلك على تماسك القوى الحزبية، وتفريخها إلى أحزاب صغيرة. وقد أظهرت التحالفات بين الأحزاب الكبيرة التي جرت خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧م، أنها لم تكن قائمة على أسس وطنية تستهدف ترسيخ التحول الديمقراطي بقدر ما كانت المصالح الحزبية الضيقة، بل ومصالح النخب السياسية هي الناظمة لطبيعة التحالفات الحزبية. كما أن غياب التقاليد الديمقراطية وضعف الثقافة المدنية الحديثة انعكس سلباً على علاقات القوى السياسية، وعملية التحول الديمقراطي، واتجه نحو تدعيم عملية الاحتكار والتفرد بالسلطة.

إن تلك السياسة التي انتهجها النظام السياسي القائم في اليمن خلال العقدين ١٩٩٠-٢٠١٠م تجاه القوى السياسية، جعل تلك القوى تتجه صوب تكوين تكتلات سياسية عدة لمجابهة تلك السياسة ظهر ذلك جليا، عند تدهور العلاقة بين حزب المؤتمر الشعبي (الحاكم)، وحزب الإصلاح الإسلامي الذي سعى هذا الأخير للتحالف مع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة - الذي تكون في وقت سابق عقب مقاطعة الحزب الاشتراكي للانتخابات النيابية ١٩٩٧م- من أجل خوض الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠١م في تكتل واحد، والمساهمة في ارتفاع نسبة التصويت بـ لا للتعديلات الدستورية ضد حزب المؤتمر لذلك انقسمت الأحزاب السياسية إلى فريقين: فريق يضم حزب الإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، وفريق آخر يضم حزب المؤتمر وبعض الأحزاب الموالية له الأمر الذي خلق توازن جديد لمواجهة حزب المؤتمر في هذه المرحلة وفي المراحل اللاحقة لها خاصة وقد تم توجيه الاتهام لحزب المؤتمر بسعيه نحو العودة إلى الاستبداد الفردي (**الحمدي، إبراهيم محمد، ٢٠٠٨م**)

ووفق ذلك شهدت الساحة اليمنية عراكاً سياسياً قوياً بين القوى السياسية خاصة بعد انضمام حزب الإصلاح في تكتل (مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة)، رغم إخفاق هذا المجلس في التنسيق أثناء الانتخابات المحلية ٢٠٠١م ولم يستطع الاتفاق على قائمة موحدة كما كان متوقعاً، إلا أن هذه الانتخابات وما أفرزته من تداعيات سياسية هامة كانت دافعاً لأحزاب مجلس التنسيق في التوجه نحو إعادة بعض الحيوية والتنسيق بينهم في إطار "اللقاء المشترك" (**التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٤م**) بدلاً من (مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة) وقد تم هذا اللقاء بصورة أكثر انتظاماً وأكثر تأثيراً، ظهر صداه خلال الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٣م و"الرئاسية - المحلية المتزامنة" عام ٢٠٠٦م، إذ تمكنت أحزاب اللقاء المشترك من خلال التنسيق فيما بينها حصد ٥٦ مقعداً نيابياً من أصل ٣٠١ مقعداً نيابياً، والحصول على أكثر من ٢٠% من

الأصوات الصحيحة التي تم الإدلاء بها في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وهو ما اعتبر مؤشراً إيجابياً سيكون له أثره في أي انتخابات قادمة.

لقد استمر العراك السياسي بين القوى السياسية اليمنية في توسع مستمر خاصة عقب الانتخابات الرئاسية والمحلية الثانية، التي أفرزت استمرار حزب المؤتمر الشعبي (الحاكم) في السيطرة على الأغلبية في المجلس النيابي والسلطة المحلية؛ أصبح ذلك جلياً عندما تأجلت الانتخابات البرلمانية التي كان مزمع إجرائها في العام ٢٠٠٩م، نظراً لبلوغ الخلافات بين تلك القوى ذروتها لاسيما فيما يتعلق بالنظام السياسي واللجنة الانتخابية والنظام الانتخابي الذي رفض حزب المؤتمر إجراء أي تعديلات فيها رغم التوافق بين تلك القوى بما فيها حزب المؤتمر نفسه على تغييرات دستورية تتعلق بنقاط الخلاف السالفة الذكر الأمر الذي أتاح لتلك القوى المعارضة استغلال موجة التغيير التي حدثت في المنطقة العربية للدفع بقواه الشعبية إلى ميادين وساحات التغيير للمطالبة بإسقاط النظام مستغلا بذلك خروج القوى الشبابية المستقلة التي بدأت بتلك الانتفاضة ضد النظام في١١ فبراير/شباط ٢٠١١م.

٢- تحولات القوى السياسية أثناء الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١م:

ظلت الأحزاب والقوى السياسية اليمنية في حالة حراك مضطرد، منذ انطلاق الاحتجاجات الشعبية في فبراير ٢٠١١م، إما بحثاً عن دور وموقع في يمن ما بعد الاحتجاجات، أو تجنباً لمصير كان على وشك تهديد الحزب الحاكم والقوى السياسية والاجتماعية التي ارتبطت بالنظام، كما هو الحال في القوى الحزبية المعارضة ممثلة بأحزاب "اللقاء المشترك" التي سارعت في الالتحام بتلك الاحتجاجات. ووفق ذلك بات حزب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) في ذلك الوقت، يعيش حالة تذمر داخلية أفضت إلى استقالة العشرات من قياداته، التي أعلنت تأييدها للاحتجاجات، وانضوت بعضها فيما بعد في إطار سياسي جديد

باسم "تنظيم العدالة والبناء" (**إشهار حزب تنظيم العدالة والبناء في اليمن، يمن برس، ٢٨ مايو، ٢٠١٢م**).

كما عانى حزب المؤتمر من الانقسام بين جناحين رئيسيين هما: جناح الرئيس هادى، الذي سعى عقب تولية رئاسة الجمهورية لاستقطاب العناصر القيادية في حزب المؤتمر لصفة، من أجل إضعاف الدور الرئيسي الذي يمارسه الرئيس السابق، وقد استطاع جذب العديد من تلك القيادات على رأسهم النائب الثاني لحزب المؤتمر الراحل د. عبدالكريم الارياني، والأمين العام، د. أحمد عبيد بن دغر، الذي اعلن تأييده للرئيس هادي، ليتولى بعد ذلك منصب رئيس الحكومة عقب ازاحة رئيس الحكومة التوافقي خالد بحاح (**قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩، لسنة ٢٠١٦م**). فيما تمثل الجناح الثاني: الرئيس السابق على عبدالله صالح، الذي تلقى ضغوطات داخلية وخارجية كبيرة لإجباره على اعتزال العمل السياسي وقد خضع لذلك، إلا أن السياسة التي اتبعها الرئيس هادي لإضعاف الدور الرئيسي الذي يمارسه الرئيس السابق لم يجدى نفعاً، لكون التيار الذي يمثله داخل حزب المؤتمر الشعبي العام لم يتكيف مع الوضع الجديد، ولم يستطع الرئيس هادي ضمان تلك المصالح التي كان يوفرها صالح لذلك التيار. وهو ما أربك العملية السياسية، وجعل الرئيس هادي والقوى السياسية المعارضة يرمون فشل إدارتهم للفترة الانتقالية -وادخالهم اليمن في اتون حرب واسعة في الداخل وعلى الحدود السعودية- على الرئيس السابق وحلفائه الذين رفضوا بعض نقاط مخرجات الحوار وبعض مواد مسودة الدستور المتوافق عليها من كل المكونات السياسية، وهي تهمة قاربت الصواب، الا أن ذلك لا يعني إعفاء اولائك من ما آلت اليه البلاد، فهم من الأسباب الرئيسية لتقعس العملية السياسية، ودخول البلاد في حرب واسعة، كونهم لم يكونوا قد المسئولية التي أوكلت اليهم.

وفي الوقت الذي كان فيه حزب المؤتمر الشعبي العام يعاني من تذمر داخلي، فأن أحزاب اللقاء المشترك وشركائها اتجهت صوب تعميق التوحد

والالتفاف حول المحتجين، ومع المجلس الوطني لقوى الثورة الذي يضم القوى القبلية والعسكرية المنظمة للثورة، إضافة إلى ممثلين عن أحزاب اللقاء المشترك نفسها، والأحزاب الممثلة في لجنة الحوار الوطني، و قلة من الشباب والنساء. وقد ازداد ذلك التحالف عقب المواجهة مع النظام خلال فترة الاحتجاجات، حيث أوكل لأحزاب اللقاء المشترك مهمة التفاوض والتحاور مع النظام، ومع القوى الإقليمية والدولية، فيما اوكل للقوات العسكرية المؤيدة للاحتجاجات مهمة حماية ساحة التغيير بصنعاء من أي هجوم، أو محاولة لاقتحامها من القوات المؤيدة للنظام.

وفي نفس السياق التحمت إلى جانب القوى الحزبية والعسكرية المناهضة للنظام السياسي القائم حينه، العديد من القوى والتكتلات الأساسية كـ: "مجلس التضامن الوطني" - وهو تكتل سياسي قبلي - والذي اتفقت تلك القوى علي معارضة الرئيس اليمني رغم الاختلافات الأيديولوجية فيما بينها، ورغم وجود اتفاقات مسبقة بين أحزاب اللقاء المشترك والرئيس السابق علي مزيد من التمثيل لها في البرلمان في الفترة السابقة (صحيفة اليوم السابع، ١٩فبراير ٢٠١١م). وقد تباينت رؤى مختلف الفصائل المعارضة للرئيس السابق أثناء الاحتجاجات فبينما رأت أحزاب اللقاء المشترك ضرورة الحفاظ علي وحدة اليمن ورفعها شعار "لا للانفصال"، فإن الحراك الجنوبي المسلح عمل علي الدفع نحو الانفصال. ورغم تلك الاختلافات، أكدت تلك الفصائل لا سيما أحزاب اللقاء المشترك والحراك الجنوبي أن هدفهما واحد، وهو إسقاط النظام. فقد دعا الرجل الثاني في قيادة الحراك اليمني الجنوبي مناصري الحراك إلي الالتحام بالتظاهرات المطالبة برحيل الرئيس علي عبد الله صالح، مقدما بذلك مرحليا علي الأقل مطلب إسقاط النظام علي "فك الارتباط" مع الشمال (**دينا شحاتة، مريم وحيد، السياسة الدولية، ابريل ٢٠١١م**)؛ فيما اعتمد الحوثيون النضال المسلح ضد النظام، وأكدوا تأييدهم للمظاهرات الشبابية ونضال الجماعة معهم بصورة مستمرة، وهو ما تم خلال الاحتجاجات التي استمرت قرابة العام.

وقد عبرت تلك القوى عن تلاحم وتوحد مطالبها في ساحات التغيير بالعديد من الإجراءات كما حدث في٧ مارس/آذار ٢٠١١م من تشكيل للجنة التنظيمية لساحة التغيير في العاصمة صنعاء على أساس المحاصصة بين أحزاب اللقاء المشترك، وبعض القوى التي اعلنت انضمامها للاحتجاجات الشعبية، ومارست أحزاب اللقاء المشترك بشكل عام، وحزب التجمع اليمني للإصلاح بشكل خاص هيمنة واضحة عليها. فضلًا عن تأسيسه المنسقيّة العليا للثّورة اليمنيّة (شباب) التي تتبعه بشكل مباشر، وتتميز بحضور ملحوظ في معظم سّاحات التغيير في محافظات الجمهورية.

وشكل ذلك بذرة تفكك الكتلة التاريخية للاحتجاجات خاصة عقب الموافقة على المبادرة الخليجية، والتي أظهرت الانقسام في ساحة التغيير بصنعاء بين الحوثيين والإصلاحيين، ولو أنها ظاهرة منذ بداية التحاق تلك القوى بركب الاحتجاجات، وظهر الانقسام بين القوى الحديثة والقوى التقليدية، وبين القوى المدنية والقوى الدينية. وفي الوقت الذي شكل انشقاق هذه النخب عن النظام إضعافًا له، فإن التحاقها بالاحتجاجات لم يؤد إلى تعزيز قوتها، بل على العكس شكل عاملًا لإضعاف وتفتيت تلك الكتلة. فتعهد الجنرال علي محسن بحماية ساحات الاحتجاجات من قمع النظام -كان يتضمن تعهدًا ضمنيًا بحماية النظام- حيث حمى الثوار في ساحات الحرية والتغيير وحمى النظام من الهبة الشعبية، فلم يسمح للشباب بالخروج من الساحة والاتجاه نحو القصر، وبات بالتنسيق مع الأحزاب واللجنة التنظيمية في ساحة التغيير يتحكم بكل أنشطة الساحة. وفي الحالات التي تمرد فيها بعض الشباب والحركات الثورية على قرارات وتوجهات اللجنة التنظيمية، تركهم جيش أنصار الثورة لمواجهة مصيرهم دون حماية.

ثانياً: علاقة القوى السياسية عقب الاحتجاجات ٢٠١١م وخلال الحرب:

لقد أفرزت الاحتجاجات الشعبية في اليمن صعود القوى السياسية المعارضة إلى المشاركة في السلطة، وذلك وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي تضمنت تشكيل حكومة انتقالية مناصفة مع حزب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) (**المبادرة الخليجية، ٢٠١١م**) تترأسها أحزاب المعارضة وشركاؤها؛ وقد أتاح ذلك للقوى السياسية المعارضة تولى رئاسة الحكومة، وكانت المعارضة قد استغلت الضغوط الشعبية ضد النظام الحاكم في حينه، لتستأثر ذلك الأمر لمصلحتها وتوجهاتها الأيديولوجية، من خلال إجهاض الاحتجاجات الشبابية السلمية ضد النظام بالتوقيع على المبادرة الخليجية دون الرجوع الي الشعب. حيث كان الأجدر وحفاضاً على الطريق الأمن والسليم أن يشرك الشعب في هذا الموضوع لأن النتائج السلبية التي يعاني منها اليمن واليمنيين، أن القوى السياسية لا تعمل لصالح الشعب وإنما مازالت في نوع من المناكفة والتوظيف السياسي للأحداث، لمصالح قوى سياسية معينة.

١- وصول القوى السياسية المعارضة إلى سدة الحكم:

مثل صعود القوى المعارضة لسدة الحكم نقلة إيجابية في الحياة السياسية اليمنية، كونها خطوة أولية كان بإمكانها أن ترسخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، إذا تولدت النوايا الصادقة من كل الأطراف لبناء يمن حديث يسوده العدل والحرية والمساوة، وقد سمت المعارضة رئيس المجلس الوطني لقوى الثورة الاستاذ "محمد سالم باسندوه" مرشحا لمنصب رئيس الوزراء. وقد استندت القوى السياسية في مشاركتها في حكومة الوفاق على العديد من المقومات والركائز تمثل أهمها في التالي:

- أن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية الموقع عليها في الرياض قد حددت أن السير في تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية من خلال حكومة وفاق وطني، على أن تكون مناصفةً بين قوى المعارضة وحزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه (**المبادرة الخليجية، ٢٠١١م**).

- إن مهام وأهداف حكومة الوفاق الوطني هي تحقيق متطلبات المرحلة الانتقالية، والمتكونة من جانبين سياسي، واقتصادي. سياسياً: تتضمن استعادة الاستقرار السياسي والأمني، وتوفير الأجواء المناسبة، وإزالة أسباب التوتر، بما يكفل تحقيق انتقال السلطة سلمياً وتلبية المتطلبات المشروعة للشباب في التغيير، ودعم الحوار الوطني الشامل الذي انخرطت فيه كل القوى السياسية والمجموعات المختلفة، خاصةً في ظل التوقع بأن هذا الحوار سيخرج برؤية وطنية في بناء اليمن الجديد (الأفندي، محمد أحمد، شئون العصر، ٢٠١٣م)، واقتصادياً: يتضمن استعادة الاستقرار الاقتصادي واستعادة الخدمات الأساسية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية في إطار تصور عام للتنمية في المدى المتوسط (الأفندي، محمد أحمد، شئون العصر، ٢٠١٣م).

وقد اصطدمت مطالب التغيير التي تولدت نتيجة الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١م بواقع مرير لم يُضع في حسبان تلك القوى التي قامة بإبرام الاتفاق مع النظام السياسي السابق أثناء الاحتجاجات، تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي "المبادرة الخليجية" نظراً لوجود ممانعة من قبل النظام العميق الذي يستحوذ عناصره على مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية (**جميح، محمد، سياسات عربية ٢٠١٤م**)، وكذا تولي رئاسة الدولة قائد ضعيف جلب مليشيات الحوثي إلى منزله دون دراية لما يقوم به، وعجزت الحكومة الانتقالية في إيجاد الأرضية المناسبة لإجراء تلك التغييرات على أرض الواقع، نظراً لاستهلاك طاقتها في العديد من الأمور الصغيرة، وهو ما أثر على نسبة التوقعات التي تولدت لدى عموم الشعب، وانخفاض سقف المطالب والطموحات ايضاً، إلى حدود ما قبل

الاحتجاجات الشعبية؛ وهو عودة الأمن والاستقرار ومعهما عودة الدولة إلى الوجود بعد غياب لأكثر حد ممكن؛ لقد تولدت تلك القناعة بعد فشل الرئيس هادي وحكومته الانتقالية.

وفي نفس السياق لم تبد القوى المتضررة من الاحتجاجات مجاهرتها بالعداء، أو أن تعمل على عرقلة استحقاقات المرحلة الانتقالية إلا عندما تم البدء باتخاذ قرارات تمس مصالح تلك القوى المتضررة، خاصة منها القرارات العسكرية التي تضمن إعادة هيكلة القوات المسلحة وعزل الكثير من القادة العسكريين المقربين والموالين للرئيس السابق، حتى شهدت المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية الكثير من المعوقات والعراقيل في سبيل إجهاضها (**المقطري، عدنان ياسين، المرصد الإقتصادي للدراسات والاستشارات ٢٠١٦م**). حتى الأحزاب السياسية المعارضة لا سيما أحزاب اللقاء المشترك، رغم تصدرها للاحتجاجات الشعبية اتسم أدائها بالضعف، وأخفقت في توحيد مواقفها في إطار تكتل اللقاء المشترك، أو في إطار المجلس الوطني لقوى الثورة، حيث أبدت مواقف مختلفة إزاء العديد من القضايا. وغالبا ما بررت تلك الأحزاب ضعف أدائها في الحكومة باستمرار سيطرة المؤتمر الشعبي العام على مفاصل السلطة، ورغم أن ذلك لا يخلو من الصحة إلا أن أداء تلك الأحزاب لم يعكس حرصها على تحقيق أهداف الثورة، ولم تدفع بقوة نحو إنهاء المرحلة الانتقالية، الأمر الذي أسهم في أن تكون طرفاً في تمديد الفترة الانتقالية بدون سقف زمني، ولم تدفع نحو تشكيل حكومة جديدة تعكس تمثيل المكونات السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، وهو الأمر الذي كان له تبعاته السلبية في وقت لحق.

٢- علاقة القوى السياسية أثناء الفترة الانتقالية:

اتسمت العلاقة بين القوى السياسية سواء كانت قوى تقليدية أو قوى صاعدة كالحوثيين والحراكيين أو قوى شبابية بالتوتر والصراع البيني، فالقوى

التقليدية المتمثلة بأحزاب اللقاء المشترك وحزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه جعلوا من المرحلة الانتقالية مناط لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة على حساب الطرف الأخر، وهو ما أجج الوضع في البلاد وأنعكس سلباً على أداء الحكومة، إن لم يكن فشلها في تنفيذ برنامجها، وقد أنعكس ضعف أداء تلك القوى في إطار حكومة الوفاق، لاسيما أحزاب اللقاء المشترك، إلى الاخفاق في توحيد مواقفها في إطار المجلس الوطني لقوى الثورة التي لم يعدُّ يمارس أي دور، وكذلك تحت مظلة تكتل اللقاء المشترك الذي بدأ يتمحور ليركز على الثلاثة الأحزاب (إصلاح ، اشتراكي، ناصري) فيه ويهمش الأحزاب الأخرى التي أبدت مواقف مختلفة إزاء العديد من القضايا.

وهناك من يلاحظ أن أحزاب اللقاء المشترك قايضت الفعل الثوري لصالح الفعل السياسي، وجعلت الأولوية للسياسي، لأنه لم يكن مهيأ للمرحلة الثورية، نظراً لعدة عوامل كاختزال الثورة وأهدافها في مصالح حزبية ضيقة، واتسام قياداته بالشيخوخة، ووقوعه في فخ تقاسم الوظائف العامة مع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه (**الظاهري، محمد محسن، ٢٠١٥م**) وقد اقتنص حزب المؤتمر ذلك الأمر مستخدماً شبكات التواصل الاجتماعية ووسائل الإعلام التابعة له للترويج بأن ما حدث في اليمن بداية العام ٢٠١١م ليس بثورة وإنما هي أزمة سياسية أرادت بها القوى السياسية المعارضة الانقضاض على السلطة بطريقة غير شرعية. فيما اتجه البعض إلى التبرير بأن توافق أحزاب اللقاء المشترك مع حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه يعود لعدة أسباب أهمها الضغوط الدولية التي مورست تجاهه من قبل الدول العشر التي تشرف على التسوية السياسية (**الطويل، ناصر محمد، ٢٠١٥م**).

وبناءً على ذلك أخذت العلاقة بين القوى السياسية شكل التوتر والصراع كما هو حاصل في العلاقة بين أحزاب اللقاء المشترك ومن وقف إلى جانبها من قوى ثورية سياسية كانت أو قبلية وعسكرية، وبين حزب المؤتمر ومن ساندة من

قوى سياسية وقبلية وعسكرية، فبدأ كل طرف يسعي لإفشال الطرف الأخر سواء كان عبر تأجيج الوضع الأمني والمؤسسي، من خلال خلق الأزمات وتنظيم مظاهرات واحتجاجات ضد سياسات قيادة الوزارات التي يديرها أشخاص لا يتفقون معهم في الفكر والتوجه، أو عبر دعم حركات وجماعات مسلحة للتمدد والسيطرة في بعض المحافظات كما هو الحال في الحركة الحوثية.

ورغم الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي في البلاد نتيجة ذلك الصراع، إلا أن الكل كان يرى بضرورة الانتقال من هذه المرحلة بعد الانتهاء من مؤتمر الحوار الوطني والبدء بتنفيذ مخرجاته التي أكدت على الكثير من القضايا الاجتماعية مثل القضية الجنوبية وقضية صعدة، ..الخ وهو ما تم توضيحه في الفصل الثاني من الدراسة، ولكن التمسك من قبل المقربين من الرئيس هادي وبعض الأحزاب والقوى السياسية التي كان لها مصلحة في استمرار الفترة الانتقالية أدى إلى بروز الصراع السياسي على السلطة من جديد بين تلك القوى والمكونات السياسية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الصراع خاصة بعد الاغتيالات لعدد من القادة العسكريين واستهداف الطيارين والأمنيين والنخب السياسية، بالإضافة إلى التفجيرات التي طالت عدد من المساجد راح ضحيتها الكثير من المواطنين الأبرياء، كما حصل في جامع بدر وجامع الحشوش والكبسي في العاصمة صنعاء وغيرها، والتي صنفت ضمن الصراع المذهبي (**عاطف، سهير على، ٢٠١٦م**) ويلاحظ أن القبائل اليمنية وخلال هذه المرحلة قد أصبحت صيد سهل للاستقطاب الذي يعرفه الواقع اليمني (حركات وأحزاب وقوى) فقد تفرقت القبائل، فمنها من أصبح يساند الحركة الحوثية، وأخر يساند الرئيس السابق على عبدالله صالح، وثالث يناصر حزب التجمع اليمني للإصلاح (**الظاهري، محمد محسن، ٢٠١٥م**).

وفيما يتعلق بعلاقة حزب الاصلاح بالحركة الحوثية، فيلاحظ إبّان الحروب الست بين النظام السابق والحوثيين، كان موقف الاصلاح أو موقف

بعض قياديّيه أقرب إلى التعاطف مع الحوثيين لمناكفة النظام السابق، نظراً لارتباط حزب الإصلاح بأحزاب أخري قريبة من الحوثيين ضمن إطار أحزاب اللقاء المشترك، إضافةً إلى ذلك دخل الإصلاح والحوثيون في تحالف ضد نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح في عام ٢٠١١م **(وفاق برس، ٨ سبتمبر ٢٠١٤م)**. غير أن ذلك التحالف لم يدم فقد اندلعت مواجهات بين قبائل موالية لحزب للإصلاح ومسلحي الحوثي في شمال اليمن، وقد روج الحوثيين بأن تلك الحرب هي ضد "التكفيرين والدواعش" ، بعدها تملكت الحركة الحوثية غطرسة القوة؛ حيث تحالفت مع النظام العميق وقامت بمهاجمة خصومها، سواء أكان رئيس الدولة أو رئيس الحكومة وأعضائها، أو كانت قوى وحركات وأحزاب سياسية، وقد كان حزب الإصلاح (قيادات ومقار) من أوائل من تم استهدافهم **(وفاق برس، ٨ سبتمبر ٢٠١٤م)** وعلى ما يبدوا أن الحوثيين نجحوا إلى حد كبير في تصدير صراعهم ضد مؤسسات الدولة على أنه صراع بينهم وبين حزب الإصلاح تحديداً، من أجل تحييد أجهزت الدولة المختلفة في هذا الصراع الذي كان يستهدف مؤسسة الدولة، متجاوزاً الإصلاح إلى السيطرة على المؤسسات العسكرية والأمنية والاقتصادية وهو الهدف الذي انكشف بسقوط العاصمة صنعاء في أيدي الحوثيين (**جميح، محمد، ٢٠١٤/١١م)** .

وقد استغل الحراك الجنوبي لا سيما الحراك المسلح ذلك الصراع بين القوى التقليدية والحوثيين ليضع مطالب الانفصال وبصورة أكبر من ذي قبل؛ رغم أن مشروع الأقاليم -الذي لا زال مختلف عليه- قد وضع حضرموت إقليماً مستقلاً يضم حضرموت والمهرة وشبوة وسقطرى، وهو ما لم يقبل به الحزب الاشتراكي الذي توافق رؤيته المقدمة لمؤتمر الحوار الوطني الأخذ بالنظام الفدرالي المكون من إقليمين (شمالي وجنوبي)، وهو ما أتاح الفرصة لتقديم دعاوى انفصالية عديدة، منها مطالبة اسرة السلطان السابق للمهرة وسقطرى إقليماً منفصلاً عن حضرموت، وما ندد به وجهاء وابناء محافظة ذمار من استبعادهم من إقليم سبأ بعد أن كانوا ضمن ذلك التقسيم أثناء التوافق على الأقاليم،

رغم ذلك إلا أن الأحداث والتطورات اللاحقة وحسب ما يراه البعض، قد بينت أن مشروع الأقاليم رغم مناسبته لليمن خلال هذه الفترة، جاء وفق رؤى وتدخلات خارجية تلبي مصالحها في اليمن (**عاطف، سهير على، ٢٠١٦م**).

لقد ازدادت حدة الصراعات السياسية، لتنحرف إلى صراعات مذهبية كما هو شاهد في الحرب التي اندلعت في دماج ثم انتقلت إلى محافظة عمران، وتطورت إلى الحرب بالأسلحة الثقيلة على المعسكرات ودخول العاصمة صنعاء بعد ذلك من قبل الحوثيين بتنسيق أو تغاضي السلطة القائمة حينه. وقد كان للفساد المالي والإداري الذي ازداد بشكل ملفت في معظم الأجهزة الحكومية الأثر في تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، حيث لم تتمكن حكومة الوفاق من تنفيذ الخطة المرحلية التي التزم فيها معظم المانحين بمساعدة اليمن على تنفيذها، نتيجة للوضع السياسي المتدهور وغير المستقر مما ترتب على ذلك تراجع غالبية المانحين عن تنفيذ ما تعهدوا به من التزامات ماليه (**عاطف، سهير على، ٢٠١٦م**) وقد ترتب على ذلك أثار سلبية، فقد ارتفعت نسبة البطالة والفقر بين السكان، ولم تستطع الحكومة معالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة الأمر الذي أدى إلى اتخاذها قرارات بزيادة أسعار المشتقات النفطية الذي أدى بدورة إلى خروج الشعب ضد هذه الزيادة، وانتهي بثورة ما يسمى الـ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤م.

٣- علاقة القوى السياسية عقب ما يسمى ثورة ٢١سبتمبر ٢٠١٤م:

يصنف العام ٢٠١٤م عام الاحتدام والمواجهات المسلحة بين الحركات المسلحة قبلية كانت، أو ايديولوجية ضد بعضها البعض، أو ضد وحدات معينة من القوات المسلحة والمصنفة بإتباعها، أو موالاتها لتيارات، أو أحزاب سياسية بعينها، وقد انعكس ذلك سلباً على العلاقة البينية بين القوى السياسية اليمنية، كان ذلك نتاج الفترة الانتقالية وما توصلت اليه المكونات السياسية من مخرجات

الحوار الوطني الشامل، وما تضمنته مسودة الدستور الجديد، والذي لم يتوافق مع توجهات بعض القوى السياسية لاسيما الحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي العام.

كما شهد العام ٢٠١٤م عجز واضح في تحقيق الأهداف على مستوى الأحزاب نفسها والتكتلات الحزبية كما هو الحال في تكتل أحزاب اللقاء المشترك، كما أقره أحد قاداته إذ يقول " لقد حدث بعض التعثر عند التنفيذ، ومورست أخطاء وتجاوزات من جميع الأطراف منذ تشكل حكومة الوفاق حتى الآن، ولم يحرك اللقاء المشترك رافعة المجلس الوطني لمراقبة سير الحكومة وتفعيل أداء الوزراء ومحاسبتهم، وظهرت فجوات واجتهادات خاصة هزت الثقة بين مكونات المشترك بسبب الرؤى الفردية التي غاب عنها هدف التكامل والسير في تحقيق أهداف ثورة فبراير ٢٠١١م...هل تدرك قيادات وقواعد اللقاء المشترك أنهم ما زالوا في الدراجة الأولي من السّلم وأن مشروعهم لم يبدأ بعد!؟"(**صحيفة الصحوة، العدد ١٤٢٩، ٢٠١٤/٦/١٩م**).

وكذلك الشأن عانى حزب المؤتمر الشعبي العام من داء الانقسام والتشرذم، فلم يعدُّ رئيس الحزب الرئيس السابق على عبدالله صالح يحكم منفرداً، كما أن العديد من قياداته انسحبوا من عضوية الحزب وشكلوا لهم حزب جديد سمي بـ"العدالة والبناء" والأخطر في هذا السياق، أن (اللجنة الدائمة) لحزب المؤتمر الشعبي العام قد اتخذت قرار إقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي من منصب النائب الأول والأمين العام للحزب، وتم إقالة الدكتور عبدالكريم الارياني من منصبه كنائب ثاني للحزب (**صحيفة الميثاق، العدد ١٧٣٤، ٢٠١٤/١١/١٠م**) وقد أدى الصراع بين الرئيس هادي ورئيس الحزب صالح إلى تفاقم الحالة الانقسامية والصراعية التي عانى منها حزب المؤتمر، حيث أقدم الرئيس هادي وفي وقت سابق إلى اتخاذ العديد من الإجراءات ضد رئيس المؤتمر، منها إزالة وزراء موالين له، والإقدام عبر قوات الحماية الرئاسية بإغلاق قناة (اليمن اليوم) التابعة للحزب، كما قام بتفتيش جامع الصالح

القريب من دار الرئاسة، وفرض الرقابة عليه (**صحيفة الأولى، العدد ١٠٤٥، ٢٠١٤/٦/١٩م**).

وقد ترتب على ذلك الفشل والعجز الذي أصاب الحكومة نتيجة تعمُق التوتر والصراع بين القوى السياسية، إلي دخول أنصار الله (الحوثيون) في٢١ سبتمبر/أيلول٢٠١٤م العاصمة صنعاء، بتواطؤ أو تغاضي الرئيس الانتقالي والقوات المسلحة، حيث سيطر الحوثيين على القرار السياسي في اليمن؛ تم ذلك عقب احتجاجات شعبية نظّمها الحوثيون، رفعوا فيها مطالب ثلاثة تمثّلت بـ: إسقاط الجرعة السعرية التي نشأت بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية، وإسقاط حكومة الوفاق، وتطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ونتج عن ذلك هروب قيادات عسكرية وحزبية ومشايخ إلى خارج الوطن، وفي نفس اليوم التي سقطت فيه العاصمة، تم التوقيع على اتفاق السلم والشراكة –الذي لم يأت على ذكر المبادرة الخليجية على الإطلاق- باعتباره آخر اتفاق بين القوى السياسية سينهي حالة العنف، وقد عكست مضامينه المطالب التي رفعتها الحركة الحوثية وهو ما تم التطرق اليه في الفصل الثاني من الدراسة، ولا يمكن النفي هنا بوجود تفاهمات سبقت ذلك طرفها الرئيس الانتقالي والمبعوث الأممي وبعض من الأطراف المؤثرة في مسار العملية الانتقالية في اليمن، وهو ما ظهر من خلال ما لقيه الاتفاق من ترحيب من كافة القوى السياسية ومباركة إقليمية ودولية. ويرى أخرون أن هذا الاتفاق جاء تحت الضغط والترهيب الذي مورس على جميع مكونات العملية السياسية الهدف من ذلك إرسال رساله للداخل والخارج مفادها أنّ ما حدث في صنعاء كان برضى الجميع، وأنّ اليمنيين خرجوا من الأزمة باتّفاق سياسي (**جميح، محمد، ٢٠١٤/١١م**) وقد مثّل الاتفاق غطاءً سياسيًّا للحوثيين أمام المجتمع الدولي لتقويض العملية السياسية المبنيّة على المبادرة الخليجية بفرض سياسة الأمر الواقع.

وعقب سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء والقرار السياسي فيها لم تلتزم الجماعة بما تم التوافق عليه في اتفاق السلم والشراكة وملحقة الأمني، بل قامت بالتوسع عسكرياً في عدد من المحافظات مما أدى إلى نشوب معارك ضارية فيها، وتوالت الاتهامات المتبادلة بين الأطراف السياسية بخرق وعرقلة اتفاق السلم والشراكة، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ومنذ تلك اللحظة انفرد الحوثيون ومن ورائهم النظام العميق في السيطرة على السلطة، واتسعت الهوه بين القوى السياسية بشكل أعمق جلبت معها التدخل الخارجي الذي قضي على كل جميل في اليمن.

والأكثر من ذلك أن السعودية وإيران استطاعا قبل هذه الحرب وخلالها من استغلال الصراع السياسي على السلطة بين الحوثيون وبقية الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية الأخرى لصالحهما مما انعكس على تغذية الصراع المذهبي والمناطقي، وهو ما جعل من تلك الحرب الدائرة تبرز على أساس أنها صراع مذهبي ومناطقي (شيعي-سني)، وشمالي وجنوبي. وهو ما عمق الشرخ المجتمعي في اليمن، وأدى إلى تصدع وتفكك النسيج الاجتماعي ومما زاد هذا الشرخ توسعاً وتعمقاً الدماء التي سالت من كلا الجانبين سواء في عدن ومأرب والجوف والضالع وتعز ..الخ، حتى وصلت في بعض المدن كما هو حاصل في تعز إلى الاقتتال بين الجيران وتدمير وحرق المنازل على أساس حزبي ومذهبي، وهو ما سيكون له آثر سلبي على مستقبل اليمن.

لقد مثلت تلك الأحداث المتلاحقة والمدوية إلى ارباك المشهد السياسي اليمني، وتقويض كل ما تم التوافق عليه في المراحل السابقة من قبل القوى السياسية لاسيما فيما يتعلق ببناء الدولة وشكلها ونظامها السياسي، واثرت سلباً على العلاقة بين القوى السياسية؛ حيث يلاحظ انقسام اليمنيين عند سقوط العاصمة صنعاء فمنهم من يؤيد ومنهم من يرفض ويقاوم، فالمؤيدين إلى جانب اتباع الحوثي بطبيعة الحال، حزب المؤتمر الذي يترأسه الرئيس السابق،

ومجموعة من المثقفين والسياسيين وبعض الأحزاب الذين رأوا في تحركات الحوثيين فرصة للخروج من عباءة المبادرة الخليجية، والخلاص من نفوذ حزب الإصلاح وتياره القبلي والعسكري. بالإضافة إلى الفصائل الرئيسية في الحرك الجنوبي الانفصالي التي وإن كانت تعلن ان هذا الشأن يخص "الاشقاء في اليمن" لا علاقه لهم بقضيتهم، إلا أنهم رأوا فيه فرصة يمكن اقتناصها للانفصال. فيما رفض ذلك الحدث شريحة كبيرة من الشعب وحزب الإصلاح ومناصريه الذين رأوا فيما حدث ويحدث إقصاء قصري لهم من المشهد السياسي، وسحب لجل نفوذهم، ويعتبرون ذلك خيانة ومؤامرة المتورط بها قيادات عسكرية كبيرة والرئيس هادي شخصياً بهدف القضاء على الحزب وعلى مستقبلة السياسي من خلال دفعة للمواجهات مع الحوثيين، وهو ما ادركه الحزب لاحقاً.

وعقب عاصفة الحزم على اليمن أصبحت العلاقة بين القوى السياسية اليمنية أكثر توتراً وصراعاً وانقساماً، وأصبح التقارب فيما بينها صعباً، نظراً لعمق الخلاف، ودخول طرف خارجي بشكل علني فيما بينها أثر على أمكانية إعادة التقارب بين تلك القوى في القريب العاجل، لذا أصبحت توجهات ومصلحة كل طرف هي المتحكمة به، فالقوى المؤيدة للرئيس هادي ترى أن عملية عاصفة الحزم تعد دفاعاً مشروعاً عن النفس في وجه عدوان داخلي وخارجي على شرعيته، لأن التحالف الحوثي- الصالحي إشارة للرئيس السابق **(الظاهري، محمد محسن، ٢٠١٦م)** يعدُّ انقلاباً على كل مخرجات الحوار الوطني التي توافق عليها اليمنيون، لترتيب المرحلة الانتقالية، ورعتها الدول الخليجية والأمم المتحدة ولجأوا إلى القوة المسلحة لفرض سيطرتهم على البلاد، وأن إيران تعد طرفاً في ما يحدث في اليمن ولأنها عقدت صفقات اقتصادية مع الحوثيين وأمدتهم بالسلاح واعتبرت توسعهم مكسبا يعزز نفوذها ويُضعف من مركز خصومها الخليجيين.

فيما ترى القوى الممانعة لعاصفة الحزم، أن الرئيس هادي انتهت شرعيته بانتها المرحلة الانتقالية الثانية، وعززها باستقالته التي قدمها لمجلس النواب، وأن عاصفة الحزم هي عدوان غاشم على اليمن ارضاً وانساناً، استغلت تلك القوى الخارجية لا سيما السعودية ضعف الرئيس هادي لضرب كل مقدرات الدولة اليمنية، معتبراً أن ما يحدث في اليمن شأن داخلي نتيجة صراع بين بعض الأطراف السياسية على السلطة، ولا يحق للخارج التدخل تحت اي غطاء كان.

مجمل القول أن علاقة القوى السياسية اليمنية خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها كانت علاقة صراعية، سعى كل طرف لتحجيم الأخر، كما تكونت علاقات تزاوج أطراف سياسية لم يكن يتوقع تقاربها بهذا الشكل كما هو حادث في تحالف حزب المؤتمر مع الحركة الحوثية، وحدث تباعد بين قوى سياسية كانت متزاوجة في فترة سابقة كما حدث مع حزب الاصلاح وبعض الاحزاب التي كانت منطوية تحت تكتل "اللقاء المشترك"، والأكثر من ذلك أن كل القوى السياسية اليمنية جعلت مصلحتها فوق المصلحة العامة لليمن، مما ترتب على ذلك أثار كبيرة أدت إلى انهيار الدولة وتصدع النسيج الاجتماعي، وبروز نغمة طائفية مذهبية كارثية. كما أن التحالفات التي أقدمت عليها القوى السياسية خاصةً عقب عاصفة الحزم إنما هي تحالفات أقرب إلى النكاية السياسية، والثأر السياسي، والتحايل منه إلى المصداقية، والفاعلية والرشد السياسي، فالمصلحة المجتمعية والوطنية لازالت غائبة وستضل على ما يبدوا غائبة عن أهداف تلك القوى، ولا شك أن تلك التحالفات إنما هي تحالفات مؤقتة وقصيرة العمر، وضيقة وتفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية، كونها قدّمت مصلحتها على مصلحة الوطن الجامع للجميع، وهو ما يوحى إلى استمرار الصراع بين تلك القوى خاصةً في ظل تدويل القضايا اليمنية وتحكيم الخارج، الذي لا يريد الخير لليمن واليمنيين.

ثالثاً: مشاهد العلاقة بين القوى السياسية:

بناءً على ما تم سردة في هذا لمبحث، وما تطرقنا اليه في مواضع متفرقة من الدراسة عن علاقة القوى السياسية في الداخل اليمني، وتفاعلها مع قضايا اليمن الشائكة، ممكن طرح تصور توقعي للعلاقة بين القوى السياسية، إن توفرت شروط تحققها، وذلك وفق المشاهد الثلاثة التالية:

١- مشهد تفائلي (إيجابي):

حيث تحضر المصداقية السياسية، والعقل الرشيد، والثقة فيما بين القوى السياسية قاطبه، وتحضر الإرادة السياسية وقد تخلصت من ثقافة الانتقام والكراهية والثأر الذي عم اليمن خلال هذه الأعوام العصيبة، وأن تتناسى تلك القوى الماضي وتعمل للحاضر والمستقبل، من خلال حوار شامل يمني - يمني تندرج تحته كل القوى السياسية لا يستثنى أحد. على أن تقتنع القوى الإقليمية والغربية بضرورة وقف العمليات العسكرية الخارجية والاقتتال الداخلي، والتوقف عن استمرارية لعبة "الحرب بالإنابة". هذا التصور لا تتوفر بعض الشروط اللازمة لنجاحة في الوقت الراهن، كمواصلة الاقتتال الداخلي ومواجهة الخارج، وحضور أهداف إقليمية ودولية ليس بالضرورة توافقها مع مصلحة اليمن واليمنيين الا اننا نؤكد أن هذا التصور الأمثل لليمن واليمنيين، والمرغوب لدى كافة الشعب اليمني، كما أن القوى السياسية اليمنية تعرف ذلك وأكاد أجزم انها مقتنعة بهذا التصور، وبأن الحل الأمثل للأزمة اليمنية الراهنة هو التقارب بين تلك القوى شريطة طي صفحة الماضي.

٢- مشهد تشائمي (سلبي):

فيه تنهار القوى السياسية وتتفكك أكثر من السابق، ويستمر الوضع الراهن، من اقتتال داخلي وعدوان خارجي، بحيث تتحقق الأهداف الخارجية،

المتمثلة بإضعاف اليمن واليمنيين (مجتمعاً ودولة) وتزداد تلك القوى ضعفاً، وهو ما سيترتب عليه مزيد من المعاناة المؤدية إلى الضعف الداخلي والتبعية الخارجية. وفي حالة تحقق ذلك المشهد فمعنى ذلك تفكك القوى الحزبية التقليدية لأنها ستخرج من الحرب وقد انهارت كلياً، مما سيترتب على ذلك صعود قوى جديدة.

٣- مشهد استمرار عوامل غياب الثقة:

في هذا المشهد يتوقع استمرار انعدام الثقة بين الأطراف السياسية، حتى وإن انتهت الحرب لن يكون هناك تقارب بيني بين الفرقاء السياسيين، ولن تعزز الثقة بينهما، بل قد تفتح جولة جديدة من التنافس والصراع، كون ما حدث في اليمن قد تجاوز إمكانية إعادة الثقة في الوقت القريب، كما أن اتكال القوى السياسية للقوى الخارجية في تحقيق أهدافها وتنفيذ ما تصبوا اليه لن يدوم، وهو ما يعني أن عوامل غياب الثقة ستستمر لفترة طويلة قادمة.

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق

(١)- المبادرة الخليجية، الآلية التنفيذية لنقل السلطة في اليمن (الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٢٠١٢م).

(٢)- قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٩) بشأن تعيين الدكتور أحمد عبيد بن دغر رئيساً لمجلس الوزراء، وكالة الأنباء اليمنية سبأ (الشرعية)، ٢٠١٦/٤/٣م.

ثانياً: الكتب:

(١)- الظاهري، محمد محسن، المرحلة الانتقالية وآفاقها في اليمن، في **مستقبل التغيير في الوطن العربي**، مجموعة باحثين،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط١، يناير ٢٠١٦م).

(٢)- الظاهري، محمد محسن، الدولة اليمنية بين غياب الدور وحضور ((شرعية اللاشرعية))، في كتاب **حال الأمة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، مجموعة مؤلفين، "تحرير" علي الدين هلال، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٥/٥م).

(٣)- المقطري، عدنان ياسين، عملية الانتقال السياسية، في **"الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ٢٠١١-٢٠١٥"**، (صنعاء: المرصد الإقتصادي للدراسات والاستشارات – مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠١٦م)، ص ١٦.

(٤)- فيتالي ناؤمكين، **الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية**، اليمن: دار التقدم، ١٩٨٤م.

(٥)- مانع، إلهام محمد ، **"الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن"**، (صنعاء: كتاب الثوابت، ١٩٩٤م).

ثالثاً: الدوريات:

(١)- الطويل، ناصر محمد، مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، (الرياض: وحدة الدراسات والابحاث، **مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث**، ٦ ابريل ٢٠١٥م)، ص ٤.

(٢)- الأفندى، محمد أحمد، تجربة حركات الإسلام السياسي في السلطة والحكم، (صنعاء: **مجلة شئون العصر**، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد ٥٠، يوليو –سبتمبر٢٠١٣م).

(٣)- دينا شحاتة، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، (القاهرة: **السياسة الدولية**، العدد ١٨٤، ٢٠١١م).

رابعاً:الصحف:

(١)- الشامي، زيد، "اللقاء المشترك مشروع لم يبدأ!!"، **صحيفة الصحوة** (صنعاء: العدد ١٤٢٩، وتاريخ ٢٠١٤/٦/١٩م)، ص ٢.

(٢)- **صحيفة الميثاق**، (صنعاء: العدد ١٧٣٤، تاريخ ٢٠١٤/١١/١٠م) ص ٢-٤.

(٣)- **صحيفة الأولى**، (صنعاء: العدد ١٠٤٥، تاريخ ٢٠١٤/٦/١٩م) ص ٩.

خامساً: اخرى:

(١)- الحمدي، إبراهيم محمد، المعارضة السياسية في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٣م، **رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٨م، ص ٢٦٥.

(٢)- التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٤، (صنعاء: **المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية**، ٢٠٠٥)، ص ١١٦.

(٣)- جميح، محمد، المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء، (الدوحة)، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سياسات عربية**، العدد ١١، نوفمبر ٢٠١٤م.

سادساً: المصادر الإلكترونية:

(١)- إشهار حزب تنظيم العدالة والبناء في اليمن، **يمن برس**، بتاريخ، الإثنين، ٢٨ مايو، ٢٠١٢م، تاريخ الوصول ٢٠١٦/٤/١٤م، على الرابط

http://yemen-press.com/news9640.html

(٢)- الصحف اليمنية: اللقاء المشترك يواصل مقاطعته لجلسات البرلمان اليمني .. واستقالة ٧ نواب لصمت البرلمان عن احتجاجات اليمن، **اليوم السابع**، تاريخ الوصول ١٩ فبراير ٢٠١١م:

& NewsID=354682؟http://www.youm.7com/News.asp

(٣)- لحراك الجنوبي يقدم مطلب إسقاط النظام علي الانفصال ويلتحم بالتظاهرات: تاريخ الوصول ١٤ مارس ٢٠١١م:

http://forum.sh3bwah.maktoob.com/t.337973html

(٤)- الصراع الحوثي الإصلاحي وخطره على مستقبل اليمن، **وفاق برس**، ٨ سبتمبر-أيلول ٢٠١٤م، تاريخ الوصول، ٢٠١٦/٨/١٧م، على الرابط:

http://wefaqpress.net/news_details.php?sid=19125